الأخبار
al-akhbar

رئيس التحرير ـ المدير المسؤول: ابراهيم الأمين
نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
مدير التحرير: وفيق قانصوه
مجلس التحرير: محمد زبيب، حسن عليق، إيلي حنا، أمل الأندري، شربل كريّم
صادرة عن شركة أخبار بيروت
المكاتب بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد ـ الطابق السادس
تلفاكس: 01759500 01759597
ص. ب 113/5963
الإعلانات الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com 01/759500
التوزيع شركة الأوائل 01/666314 ـ 15 ـ 03 / 828381
الموقع الالكتروني www.al-akhbar.com
صفحات التواصل
/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnews-paper

جلبير الأشقر أسيراً لسيرورته النظرية

وليد شرارة

من لم يعرف جلبير الأشقر قبل 2011، لا يدرك مدى الانعطاف في مواقفه الفكرية والسياسية مع بداية ما اعتبره «السيرورة الثورية الطويلة الأمد»، أي الاحتجاجات الشعبية الحاشدة التي اجتاحت آنذاك العديد من مدن البلدان العربية، وأدت في بعضها إلى سقوط رؤوس هرم السلطات الحاكمة. لا يمكن فهم التحوّلات التي طرأت على مقاربات جلبير الأشقر لقضايا معقّدة، من نوع دور العوامل الداخلية والخارجية والتفاعل بينهما في رسم ملامح التغيير في دول المنطقة، أو في تحديد الأولوية التي ينبغي التركيز عليها في الإقليم، أو في التعامل مع القوى والشخصيات السياسية المختلفة، من دون وعي حقيقة أن السيرورة المذكورة باتت رهانه السياسي الأساسي لإحداث التغيير الجذري المنشود في العالم العربي. وعلى رغم التطوّرات التي تلت انطلاقتها، وما تخلّلها من حروب وأهوال، فإنّ الأشقر ما زال مقتنعاً بأنّها لا تمثل من منظور تاريخي سوى انتكاسة، وقد اختار لكتابه الثاني الصادر عام 2017 عنوان «انتكاسة الانتفاضة العربية ـ أعراض مرضية»، للتأكيد على حتمية تجدّد السيرورة الثورية في المستقبل.

هذا الرهان الفكري والسياسي، قبل أيّ اعتبار آخر، هو الذي يفسر تبدلات مواقف الأشقر وتحليلاته. عرفتُ الأشقر منذ ثلاثة عقود تقريباً، والرجل كان يقف بوضوح في الصف المعادي للإمبريالية والصهيونية، كما ساهم بنشاط في الحملات التضامنية مع الشعب الفلسطيني أو تلك المناهضة للحروب العدوانية على أفغانستان والعراق ولبنان، وأيّد علناً المقاومة اللبنانية خلال عدوان تموز ـ آب 2006 في مقالات نُشرت في «الأخبار»، وفي كتاب أصدره مع ميشال وارشافسكي بعنوان «حرب الـ33 يوماً». المواقف التي يعلنها اليوم، والتي يختلف بعضها إلى حدّ التناقض مع تلك التي دافع عنها في الماضي، تعود إلى اعتقاده بأن مرحلة تاريخية بجميع قواها، بما فيها المقاومتان اللبنانية والفلسطينية بفصائلهما الرئيسية، قد سقطت، وأن الانتفاضات العربية قد أسّست لمرحلة تاريخية جديدة ستبرز خلالها قوى ثورية أخرى. وقد نجم عن هذا الاعتقاد النظري شبه الخلاصي، وعن التمسّك به رغم كلّ المتغيّرات والمستجدات، انفصالٌ كبيرٌ عن وقائع ومجريات الصراعات الفعلية الدائرة في المنطقة راهناً، وأحياناً تجاهل متعمّد لها أو حيادية تجاه أفرقائها، وبعضها من قوى المقاومة «القديمة»، التي كان الأشقر يساندها، ما أبعدَه عن الصف الذي انتمى إليه في الجزء الأكبر من مسيرته الفكرية والسياسية.

عام 1999، صدر لجلبير الأشقر كتاب مهمٌّ بعنوان «الحرب الباردة الجديدة: العالم بعد كوسوفو» أشار فيه، قبل الكثير من الباحثين المتخصّصين في العلاقات الدولية، إلى عودة التوتر بين أطراف ما أسماه «الثلاثي الاستراتيجي»، أي الولايات المتّحدة من جهة، والصين وروسيا من جهة أخرى، نتيجة اعتماد الأولى استراتيجية احتواء حيال هذين البلدين، وسعيها لزعزعة استقرارهما وإضعافهما. ومن اللافت أن هذا الكلام قيل قبل وصول فلاديمير بوتين إلى السلطة، في أواخر العام نفسه، واتّباعه سياسة أكثر حزماً تجاه الولايات المتحدة. كانت الولايات المتّحدة بنظر الأشقر، هي المسؤول الأساسي عن التوترات الدولية، وعن غالبية الحروب والنزاعات، أي كانت العدو الرئيسي لجميع شعوب العالم، وفي مقدمتها شعوب الجنوب، وهو ما أعاد التأكيد عليه في مقالاته وكتبه اللاحقة (مثل كتابه «صدام البربريات» الصادر عام 2002). وقد أكدت الأحداث المتتالية صحة الخلاصات التي توصل إليها الأشقر، فالإدارات الأميركية، منذ جورج بوش الابن ووصولاً إلى باراك أوباما، استمرّت بعملها لنشر الدرع الصاروخي في الدول المجاورة لروسيا، وفي محاولات توسيع «الناتو» شرقاً، وصولاً إلى حدودها، وفي الانتشار عسكرياً في جوار الصين، ما حدا بالبلدين لتبنّي خيار المواجهة معها، بعد إصرارهما لسنوات طويلة على السعي للتفاهم. لكن هذا الأمر لم يثنِه عن التراجع عن هذه الخلاصات، وهو بات اليوم يساوي بين الولايات المتحدة وروسيا، من حيث «السياسات الإمبريالية». فهو رأى، في مقابلة مع موقع «جاكوبين» عام 2016، أن «أفعال موسكو تتبع المنطق ذاته الذي تسلكه واشنطن. فتنظر روسيا إلى سوريا كقيمة استراتيجية تماماً كما كانت الولايات المتحدة تنظر إلى فيتنام في الماضي، أو إلى أيّ نظام كانت واشنطن مستعدة لدعمه عبر التدخل العسكري المباشر». عندما شنّت الولايات المتّحدة حربها الإجرامية على فيتنام أو على العراق أو على غيرهما من البلدان، لم تفعل ذلك لأنّها كانت تتعرّض للاحتواء والتطويق من قبل قوة دولية أخرى، كما كان حال روسيا عندما تدخلت في سوريا. هي تدخلت من أجل الخروج من التطويق والعودة إلى الساحة الدولية، ومنع الولايات المتّحدة من إسقاط نظام جديد، بعد العراق وليبيا، وإعادة صياغة الإقليم وفقاً لمصالحها. لن أدخل في نقاش حول طبيعة الدولة الروسية، أو الصينية، فهذا أمر يطول، لكن الأكيد حتى اليوم هو أن أميركا هي من تنشر قواتها في جوارهما، وليس العكس، في محاولة لتأبيد هيمنتها المتراجعة. هل من الممكن تجاهل دور حلف «الناتو» المحوري في حسم الحرب لصالح «الثوار» في ليبيا؟ سمعنا أصواتاً عديدة، بينها الأشقر، تجزم بأنّ من سيتحكم بمآلات «الثورة» في هذا البلد هم في نهاية المطاف أهله وثواره. نظرة سريعة إلى ما أصبح عليه وضع ليبيا اليوم، بعدما تحوّلت إلى ساحة صراع بين عصابات حاكمة محلّية متحالفة مع قوى إقليمية ودولية تكفي لدحض أطروحة غلبة الديناميات المحلّية في تحديد وجهة الأحداث في أيّ بلد تتفكّك فيه الدولة ويتعرّض لتدخّل دوليّ كبير يستغل الانقسامات الداخلية لتنفيذ أجندته الخاصة. الأمر نفسه ينطبق على سوريا، التي تحوّلت أزمتها منذ الأسابيع الأولى إلى صراع محلّي/ إقليمي/ دولي، مع السعي المحموم لأطراف في المعارضة ودول كفرنسا وقطر والولايات المتّحدة إلى استنساخ السيناريو الليبي، وإفشال ذلك بفعل تدخّل حلفاء الدولة السورية، لكن الأشقر بقي مصرّاً في البداية على أنّنا أمام ثورة شعبية، ومن ثم انتقل إلى إدانة تدخّل هؤلاء الحلفاء والتقليل من شأن تدخّل رعاة المعارضة الإقليميين والدوليين.

هل يستطيع أيّ معنيّ بالقضية الفلسطينية، أو حتى مناصر لها، أن يتجاهل الحرب الهجينة المستمرّة والمتصاعدة بين محور المقاومة والتحالف الأميركي ـ الإسرائيلي ـ السعودي، والتي تتمحور حول نموّ القدرات العسكرية والصاروخية لقوى المحور، وما ينتج عنها من تعديل لميزان القوى العسكري لغير مصلحة إسرائيل؟ لقد أظهرت المواجهات العسكرية الأخيرة بين جيش الاحتلال وقوى المقاومة في غزة، مدى تطوّر قدرات الأخيرة، خصوصاً الصاروخية، وهي قدرات كان لأطراف محور المقاومة دور حاسم في توفيرها، بحسب قادة فصائل المقاومة الفلسطينية في القطاع. ليس سراً أنّ التهويل الأميركي بالحرب على إيران، وسياسة الضغوط القصوى التي تتعرّض لها، ترتبط جميعها أولاً وأساساً بدورها المحوري في عملية بناء ومراكمة القدرات العسكرية في مواجهة إسرائيل، وأنّ الأخيرة وحلفاءها في إدارة دونالد ترامب والدولة العميقة الأميركية، كانت المحرّض الأول والمشارك بفعالية في الدفع نحو سياسة حافة الحرب مع إيران وحلفائها. مئات الغارات على مواقع في سوريا، سرعان ما اتّسعت لتشمل العراق، آلاف الهجمات بحسب رئيس الأركان الإسرائيلي السابق غادي أزينكوت، وبعضها نُفّذ على الأرض في قلب سوريا (بالشراكة مع فصائل «الثورة السورية»)، تصريحات متزايدة عن ضرورة اللجوء إلى الحرب، وآخرها توقّع «معهد القدس للدراسات الاستراتيجية والأمن»، والذي يضمّ بعض كبار المسؤولين كاللواء احتياط يعقوب عميدور، بأن «ثمة معقولية متزايدة لحدوث استفزازات من جانب إيران، وبدءاً من منتصف عام 2020 هناك احتمال حدوث مواجهة جرّاء ازدياد النشاط الإيراني لتجميع مواد انشطارية. وهذا ما يفرض استعداداً عسكرياً إسرائيلياً لمعالجة مستقلة. المطلوب الاستعداد لأسوأ السيناريوهات بما فيها قرار إسرائيلي للمبادرة إلى حرب وقائية ضدّ حزب الله».

يحلّق الأشقر فوق جميع هذه المعطيات، لا يأتي حتّى على ذكرها، ويرنو بنظره إلى البعيد، حيث ستستأنف «السيرورة الثورية» بمعزل عن القوى القديمة «المضادة للثورة»، حتى ولو كانت على حافة الحرب مع أميركا وإسرائيل. ولكن أيّة ثورة هي تلك غير المعنيّة بالصراع مع إسرائيل والهيمنة الأميركية على المنطقة وشعوبها ومقدراتها؟

لا بدّ لمن قرأ نصوص جلبير أشقر الأولى، وعرف حدّة تصنيفاته للقوى السياسية التي تقف مبدئياً على الأقل في المعسكر نفسه في مواجهة أميركا وإسرائيل أن يندهش من تعاطفه مع خصوم أيديولوجيين ودعاة تدخّل أميركي في لبنان والمنطقة، كلقمان سليم ومكرم رباح. الرجلان لا يخفيان قناعاتهما، ولم يتردّدا في تقديم مداخلات في ندوة لـ«مركز واشنطن لدراسات الشرق الأدنى»، المعروف بكونه مركز اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتّحدة، طالبا فيها واشنطن بتكثيف ضغوطها على حزب الله وحلفائه. من صنّف الحزب الشيوعي على أنه «ستاليني»، والتنظيمات القومية العربية على أنها «بورجوازية صغيرة ومتذبذبة» والحركات الإسلامية باعتبارها رجعية جوهرياً، أضحى اليوم يتضامن مع أيتام رامسفيلد وبولتون في مواجهة من يطالب بالتصدي لأطروحاتهم!

(Obey street art campaign)

ردّ جلبير الأشقر على ملفّ «الأخبار»

في وقت كانت الانتفاضة الشعبية التي هبّت في لبنان ضدّ أرباب النظام الطائفي الاستغلالي، تعاني من هجوم طيفٍ من القوى المضادّة للثورة (...) رأت «الأخبار» أن تخصّني بصفحتين كاملتين مكرّستين للقدح والذمّ بي، وذلك في عددها الصادر في 16 كانون الأول/ ديسمبر 2019. وسوف أكتفي هنا بمناقشة محتوى الصفحتين، ليس لجدارتهما بل لكونهما تشكّلان عيّنة نموذجية من أسلوب تشهيري ينتمي إلى التقاليد التوتاليتارية في الذمّ بالمعارضين اليساريين، وتلفيق تهم خارقة بحقّهم. هذا وقد أوكل مهندس الصفحتين التشهيريتين مَهمة تحريرهما إلى كاتبين من النوع الملائم لمثل هذه المَهمة، فطلب من أحدهما أن يتناول موقعي الأكاديمي وموقفي من الصهيونية، بينما كلّف الثاني بتناول تحليلي للسيرورة الثورية التي تشهدها المنطقة العربية منذ تسع سنوات. ومن الواضح تماماً لكل مطّلع حقّاً على كتاباتي ومسيرتي أن الكاتبين لا يعرفان منها سوى ما استطاعا أن يتلقّفاه بسرعة على الإنترنت بغية إنجاز المَهمة المستعجلة التي أنيطت بهما.

بدأ كاتب المقال الأول مقاله بوصف نفسه بأنه ينتمي إلى «الماركسيّين الآتين إلى الماركسية من البؤس»، ولم يحدّد أي بؤس قصَدَ، ولعلّه عنى البؤس الفكري إذ أن «الماركسية» لديه بائسة حقّاً. فقد وجد على موقع «المدن»، مقالة تافهة وعديمة المسؤولية لكاتب ناقش مدى انطباق مقولة «المُخبر المحلّي» على الأكاديميين العرب العاملين في جامعات غربية، وعليَّ بصورة خاصة، مورداً ومستبعداً حجة بعد أخرى وكأنه يناقش مع نفسه (نشر الموقع ذاته ردّي عليه). هذا وحيث وضع كاتب «المدن» علامة استفهام على المقولة المذكورة في عنوان مقالته، اقتبسها كاتب «الأخبار» تحت عنوان حلّ فيه التأكيد محلّ التساؤل، على نسق اتهامات التخوين المحرِّضة على الاعتداءات والممهِّدة لها، إن لم يكن للإعدامات أو الاغتيالات.

وبعد ديباجة طويلة ومتعجرفة أخبرنا فيها الكاتب عمّا لديه من «حساسية مفرطة تجاه نموذج المثقّف البرجوازي عموماً وطبعته المتغرّبة خصوصاً» (عجيبٌ حقّاً هذا «الماركسي البائس» الذي لديه «حساسية مفرطة» تجاه صنف اجتماعي بمجمله ينتمي إليه أغلب منظّري الماركسية، بدءاً من مؤسّسَيها!)، وقبل خلاصة لخّص فيها مقاله بعبارة «قُل لي كيف تكسب عيشك، أقُل لك من أنت، وماذا ستقول»، وهي عبارة مستمدّة من «مادية» شديدة الابتذال، تضع جميع العاملين في جامعات غربية في سلّة واحدة (ومنهم بعض أبرز كتّاب «الأخبار»)، بين تلك الديباجة وهذه الخلاصة، خصّص الكاتب لمناقشتي مباشرة عدداً قليلاً جداً من الكلمات وذلك لافتقاره للحجج.

بدأ تناوله لي شخصياً، بالقول إنه «كُشف» (كأنه سرّ) عن مشاركتي من خلال مؤسستي الجامعية، «معهد الدراسات الشرقية والأفريقية» (سواس) في جامعة لندن، في «برنامج لوزارة الدفاع البريطانية غايته تدريب جنود جلالة الملكة على كيفيّة التعامل بحساسية ثقافيّة عندما تأخذهم مَهماتهم إلى زيارات (عمل) في البلاد العربية». وأشار في هذا الصدد، إلى «فضيحة أكاديمية» شكّلتها مقالة وجدها على الإنترنت، وقد نُشرت بتاريخ 19/7/24 (وليس 7/25 كما كتب) في صحيفة «مورنينغ ستار»، التي تصدر عن بقايا أحد أجنحة الحزب الشيوعي البريطاني. هذا ولم يُشر ناقدي إلى المقال اللاحق، الذي أصدرَته الجريدة ذاتها بعد خمسة أيام (7/29) للتعويض عن الخطأ الذي ارتكبته، وذلك إثر التواصل معي والاطّلاع على حقيقة الأمر. وقد وضعت المقال الثاني بصورة بارزة على صفحة المقال الأول على موقعها، بحيث يراه كل من يفتح هذه الصفحة.

وما دام هذا الموضوع قد أثير، فهي فرصة لي لأن أوضّح هنا ما أوضحته للصحيفة المذكورة. لقد فاز معهدي بمناقصة أطلقتها وزارة الدفاع البريطانية لإلقاء محاضرات في تاريخ وسياسة واقتصاد ثلاث مناطق من العالم، منها الشرق الأوسط. ويتابع المحاضرات بعض الجنديات والجنود وضباط الصفّ والاحتياطيين، حيث إن التسجيل فيها متاح لمن شاء من هذه الفئات، ولا يحضرها أي من أصحاب الرتب العالية وصنّاع القرار العسكري ـ ناهيكم من صنّاع القرار السياسي الذي تشكّل القوات المسلّحة أداة لتنفيذه، إلّا في الديكتاتوريات العسكرية.

والحقيقة أنني سررتُ لفوز معهدي بالمناقصة، وهو مشهور بيسارية جسمه التدريسي ومناهضته للإمبريالية وللصهيونية (إلى حدّ أن الصهاينة أطلقوا عليه تسمية «معهد اللاسامية» لعباً على أحرف «سواس»). فمن الأفضل بكثير أن يتعرّض جنود وجنديات جلالتها إلى محاضرات ناقدة للإمبريالية ونابذة للعنصرية، من أن يتعرّضوا إلى تثقيف يميني عنصري من طرف إحدى الجامعات المعروفة بيمينية جسمها التدريسي (أرجّح أن معهدي فاز بالمناقصة، لأنه طلب مبلغاً أقل ممّا طلبه المنافسون بما يتناسب مع التقشّف السائد). وقد أتى ذلك في وضع تميّز باحتمال قوي لوصول حزب «العمّال» البريطاني (الذي أنتمي إليه) إلى السلطة تحت قيادة مشهورة بمناهضتها للإمبريالية وللصهيونية، بل وللرأسمالية عموماً.

فمن بديهيات العمل اليساري الناضج، استغلال أي فرص تتيح مخاطبة قواعد القوات المسلّحة وتوعيتها ضد استخدامها لأجل مصالح رأسمالية وإمبريالية متعارضة مع مصالح الفئات الشعبية التي تنتمي إليها. والحال، أن تلك القواعد تضمّ في المجتمعات كافة نسبة عالية من أكثر الفئات فقراً وتعرّضاً للاضطهاد (كالسود في الولايات المتحدة). وقد روى لي صديقي نعوم تشومسكي كيف كان المناهضون لحرب فيتنام، وكان هو من أبرزهم، يسعون قصارى جهدهم للتواصل مع الجنود. روى لي ذلك عندما سألته عمّا حدا به إلى قبول دعوة لإلقاء محاضرة في أهم كلية حربية أميركية. وقد يعجب الناس في بلداننا من حصول مثل هذه الأمور التي يستحيل تصوّرها في ظل أنظمتنا الاستبدادية.

وقد تحققتُ في تجربتي الشخصية مع البريطانيين ممّا أكّده تشومسكي عن كون بعض أفراد القوات المسلّحة الأميركية منفتحين على الآراء المناهضة للإمبريالية، وهو ما يؤدّي ببعضهم إلى كشف ما يرفضه ضميرهم وإلى أشكال أخرى من التمرّد إزاء شتّى الحروب «القذرة». ما قاله تشومسكي كان يتعلّق بتلامذة كلية يتخرّج منها كبار الضباط، فكم بالأحرى أن ينطبق على القاعديين الذين التقيت بهم في تجربتي. وقد وجدت بالفعل لدى بعضهم ترحيباً حاراً بمحاضراتي التي شملت نقد المنطق الاستشراقي العنصري، ورهاب الإسلام (الإسلاموفوبيا)، والاستيلاء الصهيوني على فلسطين، وتبعية بريطانيا للإمبريالية الأميركية، وخوض الدولتين الحليفتين حروباً مدمّرة في الشرق الأوسط سعياً وراء الثروة النفطية، ونفاقهما باسم حقوق الإنسان والنساء، بينما تتواطآن مع أسوأ الأنظمة الاستبدادية في المجالين.

كذلك، شرحت في محاضراتي أن الأزمة الثورية التي انفجرت في المنطقة العربية، منذ عام 2011، لا حلّ لها سوى بتغيير اجتماعي وسياسي جذري في طبيعة الأنظمة واعتناق سياسات اجتماعية واقتصادية نقيضة لوصفات صندوق النقد الدولي التي تدعمها الحكومات الغربية. كل ذلك تضمّنته المحاضرات التي ألقيتها على العشرات من أفراد وزارة الدفاع البريطانية، ولم يمتعض منها سوى نفر قليل من اليمينيين كتبوا احتجاجاً على آرائي اليسارية «المتطرّفة»، وطالبوا بتنحيتي من البرنامج (وقد يحصل ذلك، ولا سيما بعد فوز اليمين الكاسح في الانتخابات النيابية الأخيرة).

والعبرة هنا لا تحتاج إلى شهادة عليا في الاستراتيجية الثورية: فإن التعامل الأكاديمي مع أيٍّ من مؤسسات الدولة البرجوازية، وليست وزارة الدفاع أسوأ في هذا المجال من وزارة الخارجية (التي تُشرف على بيع الأسلحة)، أو حتى من وزارة التعليم (إذ أن مؤسسات التعليم ليست «أذرعاً ناعمة للهيمنة الغربيّة السافرة» وحسب، كما جاء في مقدمة مهندس صفحتي التشهير، بل هي «أذرع ناعمة» للهيمنة الطبقية في الدول كافّة)، إن التعامل مع أي من هذه المؤسسات يعتمد الموقف منه على طبيعة التعامل: هل يخدم الأجندة الإمبريالية و/أو الطبقية، أو يستفيد من «الحرية الأكاديمية» (تلك التي يسعى الصهاينة وأصدقاؤهم سعياً حثيثاً وراء تقويضها، في ما يتعلّق بنقد الصهيونية في شتى البلدان الغربية، ولا سيما بريطانيا) كي يبثّ فكراً مضاداً للسياسات التي تعمل بها تلك المؤسسات؟ هذا هو السؤال المُجدي، خلافاً للموقف الصبياني من تحريم أي تواصل مع الجنديات والجنود دون سواهم، وكأنهم شياطين.

بعد هذا الشرح للمحاضرات التي أشارك في إلقائها من خلال معهدي، أنتقل إلى سائر ما جاء بخصوصي في المقال الأول. وقد قال عنّي كاتبه: «كان قد قدّم أوراق اعتماده مبكراً للصهيونية العالمية من خلال نشره كتاباً متخماً بالانحياز والتسطيح والرداءة العلمية عن العرب والهولوكوست». فعدا التبجّح المفرط الذي ينمّ عنه هذا الحكم، يتّضح تماماً أن كاتبه لم يقرأ الكتاب، بل يجهل عنوانه بالعربية وهو «العرب والمحرقة النازية». ولو قرأه، لرأى على صفحاته الأولى إشادة قوية به من عدد من أبرز الأخصّائيين في المسائل التي تناولها الكتاب، ومنهم رشيد خالدي والمأسوف عليه نصير عروري، اثنان من أبرز الأكاديميين الفلسطينيين العاملين في جامعات غربية بعد إدوارد سعيد، أشهرهم على الإطلاق.

وبدل الاطلاع على الكتاب، بحث كاتبنا عن نقد له على الإنترنت، فوجد مقالاً استشهد به بغية إعطاء انطباع بسعة الاطّلاع وعمق التفكير، فأحال القرّاء إلى «نقد أستاذ التاريخ الأوروبي جيفري هيرف للكتاب في مجلّة «نيو ريبابليك» الأميركية». وقد وصل بؤس الكاتب إلى حدّ عدم قراءة النقد الذي استشهد به، والذي ينطلق من موقف صهيوني صريح، لا لبس فيه. والحال أن هيرف من الصهاينة الأميركيين المحافظين الجدد، ومؤلف أحد الكتب التافهة التي تُصوّر العرب كأنصار للنازية.

ثم أضاف عنّي ناقدي: «وقد سارع وقتها لتقديم نفسه مرشداً من خلال مقابلة أجراها مع يوميّة «معاريف» الإسرائيلية». هنا أيضاً، يتّضح أنه لم يقرأ ما استشهد به، إذ أنني لم أدلِ بأي مقابلة للصحيفة المذكورة، بل أجبت هاتفياً عن أسئلة مراسل في برلين ليوميّة إسرائيلية أخرى هي «يديعوت أحرونوت»، ردّاً على التذرّع الصهيوني بالمحرقة. أقول إن ناقدي لم يقرأ المقابلة، إذ أن ذلك كان بوسعه تماماً لسبب بسيط هو أن صحيفتَي «الأخبار» و«القدس العربي» نشرتا ترجمة عربية كاملة للمقابلة (بتاريخ 2010/05/12). هذا ولم يخطر في بال ناقدي أن يتساءل كيف استمرت صحيفة «الممانعة» بامتياز، في نشر مقال تلو مقال لكاتب «قدّم أوراق اعتماده مبكراً للصهيونية العالميّة»!

ثم خلص ناقدي: «كان طبيعياً بعدها أن يصبح من عتاة الداعمين فكرياً للربيع العربي (المزعوم) في هجمته على سوريا، مستخدماً كل المنابر التروتسكيّة والقطريّة ودور النشر الأميركية لذمّ النظام السوري، والتنظير لثورات العرب الملوّنة، وأسباب انتكاساتها اللاحقة، مقدماً نفسه دائماً مفكراً ذا توجهات يسارية». والحقيقة، أن سخافة هذا الحكم الآخر وعداءه السافر للسيرورة الثورية العربية الجارية منذ تسع سنوات، وخلطه بين «سوريا» والنظام السوري، وجهله أن أهم المنابر القَطرية، ألا وهي قناة «الجزيرة»، استضافت بعض كتّاب «الأخبار» عدداً من المرّات (وفي الدوحة بالذات) يفوق بكثير استضافتها لي النادرة جداً (وفي لندن فقط)، كلّها أمور بغنى عن المزيد من التعليق.

أما صاحب المقال الثاني المخصّص لهجائي، فقد اعترفَ في آخر مقاله بصعوبة المَهمة التي أنيطت به: «نموذج جلبير الأشقر عصيّ عن النقد، بل حصين للغاية...، ومن الخطر الاشتباك معه». هذه المصارحة جعلتني أشفق على كاتبها وأتناول ما كتب بروح مرحة، ولا سيما أن ما ساقه في حقّي من اتّهامات، هو من الأكثر فكاهة بين التي تعرّضت لها في حياتي السياسية. فقد اتّهمني الكاتب بأنني «دافعت» عن «جبهة فتح الشام ـ النصرة» في أحد مقالاتي في «القدس العربي» (يذكر تاريخ 2016/10/19 بينما يقتبس من مقال بتاريخ 10/14). بيد أن الاقتباس الذي أتى به، هو بكل وضوح وصفٌ لموقف «المعارضة السورية» في التمييز بين «النصرة» و«داعش»، ولا يعبّر عن رأيي في الجبهة المذكورة.

> من بديهيات العمل اليساري الناضج، استغلال أي فرص تتيح مخاطبة قواعد القوات المسلّحة وتوعيتها ضد استخدامها لأجل مصالح رأسمالية وإمبريالية

ثم تساءل الكاتب «ولماذا على الاشتراكي التقدمي أن يطالب بوجود أميركي على أرض سوريا في اللحظة التي يدين فيها الوجود الأجنبي التابع للأسد؟». وأتساءل أي اشتراكي تقدّمي قصدَ، إذ أنني لم أطالب قط بوجود أميركي على أرض سوريا، بل حذّرت منذ بداية الانتفاضة السورية من طلب التدخّل العسكري الغربي، وذلك في مقال نشرته «الأخبار» بتاريخ 2011/10/16 («سوريا: بين العسكرة والتدخل العسكري وغياب الاستراتيجية»). هذا وأحد أكثر المقالات انتشاراً بين مقالاتي الأسبوعية في «القدس العربي»، وعنوانه «سوريا والاحتلالات الخمسة» (2018/03/14)، يبدأ بالتأكيد على «أن سوريا اليوم تئنّ تحت وطأة خمسة احتلالات أجنبية، هي بترتيبها زمنياً حسب تاريخ بدئها: إسرائيلي وإيراني وأميركي وروسي وتركي».

ثم يأخذ عليّ ناقدي أنني «لم (أنظر) إلى خطر استمرار الإخوان في مصر»، بل دافعت عن استمرار محمّد مرسي في الحكم بحجة أنه «انتُخب بصندوق»، وأنني «لم (أدرك) وضع الجيش في بناء الدولة المصرية». فأحد أمرين: إما أن الكاتب لم يقرأ أي من كتابيّ المخصّصين للسيرورة الثورية العربية («الشعب يريد» و«انتكاسة الانتفاضة العربية»)، ولا سيما الثاني الذي كرّست قسمه الأكبر للتجربة المصرية وصولاً إلى استيلاء العسكر بقيادة عبد الفتاح السيسي على الحكم، أو أنه قرأهما ولم يفهم ما قرأ. ولست أدري أي الاحتمالين أسوأ بالنسبة إلى من يدّعي نقد الكتب.

في مستهلّ المقالتين الهجائيّتين، كشف مهندسهما سبب حملته على الندوة التي كان مزمعاً أن أحييها مساء يوم صدورهما في «الأخبار». وهي حملة اندرجت بوضوح في تأسّف المهندس على الأوقات «المظلمة» التي تشهدها كل من بيروت وبغداد حسب قوله، وفيه إشارة واضحة إلى موقفه المضاد للانتفاضتين العراقية واللبنانية. فقد خشي من أن أخصّص ندوتي، التي كان عنوانها «السياق الإقليمي للانتفاضة اللبنانية»، لإدانة دور النظام الإيراني في البلدين. بل ظنّني من «العائدين فجأة إلى ملاعب الصّبا» من أجل ذلك تحديداً، وكأنني عدتُ بصورة «مفاجئة» بعد نفي طويل كالذي نأى برئيس الجمهورية اللبنانية الحالي عن لبنان لسنوات عديدة، إثر شنّه «حرب تحرير» ضد الوجود العسكري السوري، هذا الرئيس الحالي نفسه الذي غدا هو وصهره الطائفي والكاره للفلسطينيين والسوريين حليفَي «الممانعين» بامتياز.

ختاماً، ولإرواء غليل مهندس هجائي حول سبب زيارتي الأخيرة، فليعلم أنني أتيت هذه المرّة تلبية لدعوة من قِبَل «مؤسسة الدراسات الفلسطينية» للمشاركة في اجتماع مثّلتُ فيه «مركز الدراسات الفلسطينية»، الذي ساهمتُ في تأسيسه في معهدي في عام 2012 وتوليتُ رئاسته حتى العام الماضي.

■ ■ ■

ردّ على الردّ

الأستاذ جلبير الأشقر يستسلم لحالة من البارنويا، ويترك لنرجسيّته المجروحة أن تنسج نظرية مؤامرة كاملة، يعطي لنفسه فيها دور الضحيّة... من حقه الدفاع عن نفسه طبعاً، والرد على منتقديه، ولطالما كانت صفحات «الأخبار» مفتوحة للجدل والاختلاف. لكن ليس من الجدية في شيء أن يتصرّف مفكر مرموق مثل طفل مذعور يهرع باكياً إلى حضن أمّه، خوفاً من «الصبية الزعران» الذين يؤرقون وجوده. في مواجهة الجدالات الحاسمة، يلجأ بعض ضعفاء الحجة، إلى استراتيجية دفاعية بائسة هي رمي المنتقدين بتهم «التشهير» و«التحريض» و«تحليل الدم»: هذا كسل فكري في أفضل الأحوال، وقلّة أمانة، تتوخّى أبلسة من يخالفنا في الرأي، ولا نجد ما نرد به عليه إلا محاولة إسكاته أو ابتزازه أو إعدامه معنوياً (على قاعدة: نحن التقدميون «الأخيار»، وهو «الشرير» نصير الاستبداد وعدو الحرية والاختلاف). إنها الرقابة غير المباشرة، والإرهاب الفكري في أبهى حللهما! يتجلّى نهج الضعفاء هذا، في طريقة تناول الأشقر لمنتقديه، فتصور له مخيّلته المحمومة أن هناك غرفة سريّة تحوك المؤامرات عليه. لا يشير الأشقر بالاسم هنا إلى الزميل بيار أبي صعب، علماً أنّه سبق أن سمّاه ورشقه بسلسلة من التهم الخطيرة في مقالة متوترة، نشرتها جريدة عربية تصدر من لندن. كلا ليس هناك «مهندس» خفي للملف الذي نشرته «الأخبار»! عملنا كعادتنا على فتح نقاش حول مسائل حيوية. وكتّابنا ليسوا أدوات، أو دمى تحرّك خيوطها يد شريرة خفية. كل منهم يكتب ما تمليه عليه قناعاته، ويتحمّل مسؤولية كتاباته. أما الزميل بيار أبي صعب، فلم يكتب إلا تغريدة واحدة من 280 حرفاً، لا تستحق كل هذه الهستيريا! تغريدة هادئة وصادقة، استبق فيها المحاضرة التي كان من المُزمَع تقديمها، تتساءل حول منهج جلبير الأشقر وأطروحته، وكيفية وضعه الانتفاضة اللبنانية في سياق «الربيع العربي». ولكي نعرف أكثر، تدعو التغريدة إلى متابعة المحاضرة ومناقشة أطروحاتها إذا لزم الأمر. هذا على حدّ علمنا، أبسط حقوق أي شخص في سياق سجال ديمقراطي. أما أن يرى مفكر «الربيع العربي» في ذلك تحريضاً، فتلك مشكلته. وأن يقوم بتركيب نظرية مؤامرة كاملة، يحمّلنا فيها آراء مواقف مسبقة من التحركات الشعبية ضد الاستبداد، ويستقرئ «نياتنا الخفية»، فهذا ليس من الحوار الديمقراطي، ولا من المنهج العلمي والعقلاني والأكاديمي في شيء. لسنا مسؤولين عن تهويمات الأشقر أو سواه، وعن قيامه بالمصادرة على أفكار الناس وسلوكهم، من خلال نفسيته المذعورة. وليس في ثقافتنا ومراجعنا وتاريخنا وأدائنا، ما يوحي بأننا ندعو إلى إلغاء الرأي الآخر أو التحريض على أصحابه. وكنا سنكون أول الحاضرين إلى مكان المحاضرة، لولا إلغاؤها المفاجئ. وفي السياق نفسه، من غير المنصف، بل من الجهل المدقع أن يُسقط جلبير الأشقر على زميلنا مواقف سياسية لا تشبهه من الانتفاضات العربية... هذا تزوير، وهذا جهل، بل عجز عن النظر إلى التدرّجات اللونية لواقع معقّد. هذه قلّة أمانة مؤسفة حين تصدر عن مفكّر ينتمي إلى مشروع التقدّم والتغيير. لعلّ الخلاف الأساسي بيننا، أننا نتعامل مع معركتَي التحرّر والتحرير كوجهين لقضية سياسية ومصيريّة واحدة، وأننا لا نفصل بين النضالات المطلبية والطبقية والتقدمية والديمقراطية، وبين التصدي للمصالح الاستعمارية ورفض أشكال التبعية كافة... فيما «ضحيتنا» المزعومة لا تمانع من التحالف مع الإمبريالية، من أجل أن تنصرنا في معركة «التقدم» و«التغيير» في مجتمعاتنا العربية.

«التحرير»